

تأثير تنمية الحكومة الإلكترونية على الفساد في القطاع العام

The impact of e-government development on corruption in the public sector

ط.د بلحيمر أمال*¹، د.قبة فاطمة²¹ جامعة علي لونيبي-البليدة2، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، ea.belhimer@univ-blida2.dz² جامعة علي لونيبي-البليدة2، مخبر الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، kouba.fatma2017@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/31 تاريخ القبول: 2021/11/22 تاريخ النشر: 2021/12/01

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين تنمية الحكومة الإلكترونية والفساد في القطاع العام، من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بغرض التعرف على متغيرات الدراسة ومساهمات الحكومة الإلكترونية في كبح الفساد، بالإضافة إلى دراسة معامل الارتباط باستخدام برنامج SPSS، الذي نقيس من خلاله مدى تأثير تنمية الحكومة الإلكترونية كمتغير مستقل على الفساد العام كمتغير تابع. اعتمدنا في الدراسة على البيانات المنشورة في مسح الحكومة الإلكترونية 2020، وبيانات مؤشر مدركات الفساد 2020. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين ترتيب الدول في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية وترتيبها وفق مؤشر مدركات الفساد العام.

الكلمات المفتاحية: حكومة إلكترونية؛ فساد إداري؛ شفافية؛ دور رقابي.

تصنيف JEL: M15، H11، D73.

Abstract:

Through this study, we seek to discover the relationship between the development of e-government and corruption in the public sector, where we measure the impact of e-government development as an independent variable on public corruption as a dependent variable. In this study, we relied on the published data in the e-government survey 2020, and the data of the Corruption Perceptions Index 2020. The study concluded that there is a strong direct relationship with statistical significance between the ranking of countries in the development of E-government index, and its ranking according to the public corruption perception index.

Keywords: e-government; public corruption; transparency; supervisory role.**Jel Classification Codes :** M15, D73, D73.

I. مقدمة:

إن ظاهرة الفساد ظاهرة منتشرة عبر العالم وفي كل المجالات بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يؤثر سلبا على عملية التنمية التي بدورها تنعكس على المستوى المعيشي للفرد ورفاهيته وذلك لارتباط الفساد بمحورين أساسيين في الدولة ألا وهما المال والفعالية في الأداء حيث يعد الأول دعامة الدولة في حين يمس الثاني بفعالية الأداء الإداري من خلال أخلاقيات الأعمال في القطاع العام، وفي الآونة الأخيرة عرف العالم تطورات تكنولوجية في مجال الأعمال والإدارة تمخضت عنها الحكومة الإلكترونية، التي تعتبر عملية استغلال لتقنيات الإعلام والاتصال وإدخالها في أعمال القطاع العام للاستفادة من مزاياها، وفي هذا السياق طرحت عدة طرق وأساليب لمواجهة ظاهرة الفساد والحد من آثارها وقد تكون الحكومة الإلكترونية من أبرزها لما تحققة من ميزات، ومن هنا تتبلور الإشكالية التالية:

• ما مدى تأثير تنمية الحكومة الإلكترونية على مواجهة الفساد في القطاع العام؟

ويمكن وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: يتجسد دور الحكومة الإلكترونية بما توفره من مناخ غير ملائم لانتشار الفساد في القطاع العام من خلال إسهامها في إرساء الشفافية وتعزيز الدور الرقابي.
 - الفرضية الثانية: توجد علاقة بين نغية الحكومة الإلكترونية وكبح الفساد في القطاع العام عبر دول العالم.
- الدراسات السابقة:** تناولت العديد من الدراسات للموضوع نذكر منها:

- دراسة رانية هدار بعنوان " دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري "، استعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف متغيرات الدراسة وتحليل دورها في مكافحة الفساد الإداري من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد خلصت نتائج الدراسة إلى أن إرساء مبادئ الحكم الراشد من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية تعد مطلباً ملحا لمكافحة الفساد الإداري. تتفق هذه الدراسة مع دراستنا في موضوع إسهامات الإدارة الإلكترونية في مواجهة مظاهر الفساد الإداري إلا أنها تختلف من حيث طريقة المعالجة لإشكالية الدراسة، بحيث نتعرض في دراستنا لمدى تأثير تنمية الحكومة الإلكترونية على الفساد في القطاع العام، كما أن دراستنا تعالج الإشكالية على المستوى الكلي للدول من خلال الحكومة الإلكترونية .

- دراسة حسن بن عبد الله بن حسن القرني وعبد الرحمان بن عبيد بن علي القرني بعنوان " دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية، تصميم نموذج " حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري والمالي بالإضافة إلى اقتراح نموذج للإدارة الإلكترونية، استعمل الباحثين في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على إستبيانة تضمنت المحاور المتمثلة في : وعي المواطنين بانتشار أشكال الفساد الإداري والمالي، الآثار السلبية له ودوره في عرقلة المعاملات الحكومية والإدارية. شملت عينة الدراسة 1200 شخص من سعوديين ومقيمين عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمدينة جدة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وعي المواطنين بانتشار أشكال الفساد الإداري والمالي، والدور الكبير الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في الحد من الفساد بنوعيه، كما أن النموذج المقترح يساهم في تنظيم العمل الإداري، الحد من التداخل الإداري، تطبيق الشفافية والحد من المحسوبية والمحاباة. تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في الموضوع إلا أنها تختلف عنها في طريقة معالجة الإشكالية.

II. الإطار النظري للدراسة

يشتمل هذا المحور على أهم مفاهيم الحكومة الإلكترونية والفساد في القطاع العام:

II-1 الحكومة الإلكترونية

يعد مصطلح الحكومة الإلكترونية من مفرزات الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات، والذي بات من المواضيع المتداولة في مجالات البحث الأكاديمي.

II-1-1 تعريف الحكومة الإلكترونية

وردت في هذا المجال العديد من التعريفات نذكر منها:

يعرفها البنك الدولي بأنها "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة، فعالية، شفافية ومساءلة الحكومة" (رانية، 2016، صفحة 241)

كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة العام 2002 بأنها "تمثل في استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين" (محمد م.، 2016، صفحة 25)

ومما سبق يمكن القول بأن الحكومة الإلكترونية منظومة متكاملة يتم من خلالها تقديم الخدمات للمواطنين ومجتمع الأعمال باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ما يساعد على تحقيق الكفاءة والفعالية، بالإضافة لما توفره من شفافية، وتعزيز لعملية الرقابة.

II-1-2 فوائد ومزايا تطبيق الحكومة الإلكترونية

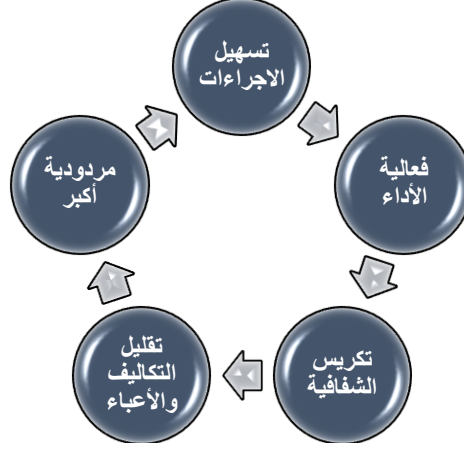
تهدف الدول إلى إرساء الحكومة الإلكترونية لما لها من مزايا وفوائد تعود عليها خاصة في مجال تحسين الخدمات المقدمة للأفراد ومجتمع الأعمال، ويمكن سرد أهمها في ما يلي:

- تستخدم الأجهزة والهيئات الإدارية في ظل الحكومة الإلكترونية البريد الإلكتروني، الأرشيف الإلكتروني والمفكرات الإلكترونية...، الأمر الذي يحد من استعمال الأوراق في الإدارة وبالتالي تقليل تكاليفها وأعبائها؛
- توفر الحكومة الإلكترونية الشفافية وإمكانية متابعة الأعمال ومدى تقدمها.
- تقلل الحكومة الإلكترونية من جمود وبيروقراطية التنظيمات ما يساهم في تحقيق اللامركزية؛
- سرعة أداء الخدمة وتحسين نوعيتها بفضل استعمالها لتكنولوجيا الاتصالات، واستيعاب أكبر عدد من المتعاملين في نفس الوقت؛
- إلغاء طابع العلاقة المباشرة السائد في الحكومة التقليدية أو التقليل منها بين أطراف عملية الخدمة، ما ينجر عنه الحد من تأثير العلاقات الشخصية، المزاج، المحسوبية في إتمام المعاملات؛
- تسهيل الإجراءات واختصارها، وسرعة الاتصال بين مختلف أجهزة الحكومة؛
- التخلص من الحدود الزمنية والمكانية التي تزيد من تقرب الحكومة مع المتعاملين معها؛
- المساهمة في تحقيق ميزة الاستدامة لأجهزتها، من خلال تحفيز الجميع على التفاعل المستمر دون التنقل إليها؛
- تكريس مبادئ الجودة الشاملة من خلال الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمتعاملين؛
- إلغاء الأنظمة اليدوية وتعويضها بالأنظمة الإلكترونية التي تسمح بسهولة التعامل مع الوثائق، القدرة على الوصول إليها في وقت وجيز وإرسالها لأكثر من جهة في ذات الوقت؛

- توفير سهولة متابعة تقدم الأعمال، وتعزيز المصدقية من خلال إمكانية تحقيق مبدأ المشاركة وإبداء الرأي في العديد من القرارات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مزايا تطبيقات الحكومات الإلكترونية



المصدر: من إعداد المؤلفين بالاعتماد على المعلومات السابقة

II-1-3 مقومات الحكومة الإلكترونية

يعد تجسيد الحكومة الإلكترونية، مشروع كسائر المشاريع التي تحتاج إلى بيئة مناسبة وظروف ملائمة تمكنه من أداء الأهداف التي وجد من أجلها، كما أن أجهزة الحكومة المختلفة تؤثر في بيئتها وتتأثر بمحمل العناصر السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية، ونجاح مشروع الحكومة الإلكترونية مرهون بتوفر متطلباته والتي تتمثل في ما يلي:

II-1-3-1 البنية التحتية

وتتضمن شبكة حديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية تمكن المتعاملين من خلال الحكومة الإلكترونية من التواصل ونقل المعلومات بين مختلف أجهزة الحكومة من ناحية، وبين الإدارة والمواطنين ومجتمع الأعمال من جهة أخرى.

II-1-3-2 توفر الإرادة السياسية

وذلك عن طريق وضع هيئة أو لجنة تتولى الإشراف على عملية التحول نحو الحكومة الإلكترونية لضمان سيرورة أعمالها وتقييم تقدمها.

II-1-3-3 تداول الوسائل الإلكترونية في المجتمع

والتي يتلقى من خلالها الأفراد والمؤسسات خدمات الحكومة الإلكترونية والتواصل معها، ومنها أجهزة الحاسوب بأنواعها، الهواتف الذكية ومختلف الأجهزة والأدوات التي تسمح بربط الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية، أي ضرورة توفر هذه الوسائل وبأسعار تجعلها في متناول معظم الأفراد.

II-1-3-4 التدريب وبناء الكفاءات

يحتاج تجسيد مشروع الحكومة الإلكترونية إلى موظفين ومواطنين أكفاء وقادرين على استعمال التقنيات الحديثة للاتصال، وهنا يظهر الاحتياج إلى التدريب وبناء العنصر البشري، ومن ثم ضرورة توفير المعاهد والمراكز المتخصصة، بالإضافة إلى نشر ثقافة استعمال الإدارة الإلكترونية وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين.

II-3-1-5 توفير مزودي خدمة الانترنت

إن توفر عدة متعاملين اقتصاديين في مجال التزويد بخدمة الانترنت يؤثر على أسعار تقديمها، إذ تصبح في متناول الأغلبية، الأمر الذي يساهم في التشجيع على التعامل عبر الإدارة الإلكترونية.

II-3-1-6 توفير التمويل الضروري

تعتبر عمليات اقتناء التكنولوجيات والوسائل المستعملة في الحكومة الإلكترونية والمتطورة وتعيينها باستمرار وتأهيل الموظفين وتدريبهم على العمل بها، عمليات ضرورية من أجل إنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية، الأمر الذي يتطلب أغلفة مالية مخصصة لها.

II-3-1-7 الإطار القانوني

وتتمثل في القوانين والتشريعات التي تؤطر العمليات الإلكترونية وتضمن لمستعملها حقوقهم، ما يساهم في التشجيع على التعاملات في إطار الحكومة الإلكترونية.

II-3-1-8 ضمان أمن المعلومات وسريتها

إن العمل على حفظ المعلومات الشخصية والوطنية ركيزة أساسية، فهو بمثابة حماية لأمن الدولة و الأفراد من أي تلاعب أو عمليات قرصنة.

II-3-1-9 ضمان الترويج

وذلك بالتشجيع على الاستفادة من التعاملات المقدمة عبر الحكومة الإلكترونية، ونشر الثقافة التكنولوجية لدى المواطنين، بغية التغلب على تخوفهم وعدم ثقتهم في التعامل إلكترونياً.

II-2 الفساد في القطاع العام

عرفت دول العالم انتشاراً متفاوتاً للفساد في القطاع العام، وسعت جاهدة للتصدي له بشتى الطرق والوسائل ومن خلال ما يلي نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة به.

II-2-1 مفهوم الفساد في القطاع العام

تطرق العديد من المنظمات العالمية والمفكرين والباحثين الأكاديميين لتعريفه، نذكر من بينها: إذ يعرفه البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح منافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن أن يحصل الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة (سعد و يوسف، 2020، صفحة 272).

كما تعرفه منظمة الشفافية العالمية بأنه الاستعمال السيئ للسلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

ويُعرف على أنه "سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة أو تبادل للأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين" (حسن، 2019، صفحة 248).

ويربط صندوق النقد الدولي الفساد المالي والفساد العام إذ يرى بأنهما يمثلان "علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى تحصيل الفوائد من هذا السلوك لصالح شخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد" (حسن، 2019، صفحة 248) ومن كل ما سبق يمكن القول بأن الفساد في القطاع العام هو ذلك السلوك غير الأخلاقي الذي يرتكبه الموظف العام من خلال استخدام السلطة أو الصلاحيات التي يخولها له المنصب لأغراض المصلحة الشخصية أو لصالح شخص أو مجموعة من الأشخاص نظير تلقيه مزايا أو أموال.

II-2-2 أسباب الفساد في القطاع العام

ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- ضعف وهشاشة نظم الحوافز المادية منها والمعنوية السارية المفعول؛
- الشعور بالاغتراب الوظيفي، عدم الأمان الوظيفي و ضعف الرضا الوظيفي.
- بالإضافة إلى أسباب أخرى تتمثل في (خالد، 2007، صفحة 55):
- الأسس والمقومات غير السليمة التي تبنى عليها تصاميم هياكل الإدارة البيروقراطية؛
- ضعف المهارات القيادية لدى القيادات الإدارية وعدم قدرتها على التأثير في المرؤوسين؛
- غياب القيم الأخلاقية نتيجة سوء التربية الاجتماعية والقومية؛
- ضعف الدخل المادي للوظيفة الحكومية؛
- إحساس العاملين فيها بغياب طابع خدمة المجتمع واعتبار هذه الأجهزة أدوات للتسلط والسيطرة؛
- غياب قوانين مكافحة الفساد الإداري أو عدم تفعيلها.

II-2-3 مظاهر الفساد في القطاع العام

ويتجلى في مظاهر عدة أهمها:

- قبول الهدايا من المتعاملين والإكراميات، الرشوة والاختلاس؛
- التزوير والتلاعب بالملفات، المستندات والأختام الرسمية؛
- التزوير في تقدير الضريبة و المساعدة على التهرب الضريبي؛
- استثمار أموال الدولة لتحقيق مآرب شخصية؛
- الوساطة، المحسوبية والمحاباة.

II-2-4 مداخل الفساد في القطاع العام

يختلف تعريف الفساد باختلاف المجال الذي ينتمي إليه الباحث أو المفكر الذي يرمي إلى تعريفه، بالإضافة إلى تعدد أنواعه حسب أشكال المؤسسات، نشاطاتها والقطاعات التي تنتشر فيها كما تختلف مداخل الفساد العام بين الدول المتقدمة والدول النامية، ونذكر من بينها:

II -2-4-1 المدخل السياسية للفساد العام

تعتبر أشد المدخل تأثيراً وأخطرها وذلك أن الفساد في القمة يؤدي إلى سرعة انتشاره وتسريه إلى جميع المستويات التي تضمن الحماية من الرؤساء المتواطئين، وفيه يشكل الرؤساء المنتخبين، أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية منفذي الفساد العام.

II -2-4-2 المدخل الاقتصادية للفساد في القطاع العام

تختلف التجارب التنموية والعقبات والتحديات التي تواجه الدول باختلاف أنظمتها وفلسفاتها الاقتصادية، وقد أدى انتشار ظاهرة الفساد على الصعيد العالمي إلى تعطيل الخطط التنموية الاقتصادية عن تحقيق غاياتها وثبتت جهود الاستثمار فيها، ما نتج عنه مضاعفة معاناة المواطنين، ويمكن إيجاز أهم مقدماته في ما يلي:

- تبنى السياسات الاقتصادية التي لا تراعي إرساء مبدأ العدالة و تجسيد التوازن في توزيع الدخل ما ينتج عنه التباينات الطبقيّة بين شرائح المجتمع، وبالتالي خلق فرص استغلال الطبقات الغنية للفقيرة بتوريطهم في الفساد لتحسين مداخلكم؛
- عدم تفعيل طرق الرقابة الذي يشكل مناخاً ملائماً خاصة بعد تكليف الإدارة العمومية بأعباء تفوق طاقاتها وقدراتها وعدم تأهيل موظفيها وتحسينهم لمواجهة احتمالات الاستغلال والانحراف؛
- الظروف التي تواجه المجتمعات خلال الأزمات الاقتصادية من ندرة للمواد والسلع وظهور السوق السوداء وما يصاحبها من تزوير، غش ورشوة.

II -2-4-3 المدخل القانوني والقضائي للفساد في القطاع العام

تعتبر المهمة الرئيسية للقضاء رفع الظلم وحفظ الحقوق بإرساء القانون، إلا أنها تصبح غطاء للفساد والمفسدين بتواطؤ رجال القانون في توفير المنافذ القانونية واستغلال الثغرات القانونية وتوظيف معارفهم وخبراتهم في خدمة المفسدين.

II -2-4-4 المدخل الاجتماعية للفساد في القطاع العام

- تعمل المنظمات على اختلاف أنواعها وأشكالها في بيئة تؤثر وتتأثر بها، إذ تسهم بعض المتغيرات الاجتماعية في خلق مناخ ملائم للفساد الإداري، من بينها:
- اعتماد الجهوية والقرابة في عمليات التوظيف وممارسة الضغوطات على الموظفين للاستفادة من المكاسب والمزايا بغير وجه حق؛
 - الإسراف في الإنفاق، الترف والرفاهية وباقي العادات السلبية السائدة التي تسهم في انحراف سلوك الموظفين.

II -2-4-5 المدخل الإدارية والمؤسسية للفساد في القطاع العام

- تشكل هذه المدخل من متغيرات تتواجد في البيئة الداخلية للمنظمة، نذكر أهمها في ما يلي:
- عدم الاهتمام بوضع برامج تدريبية، تأهيلية تعزز القيم المؤسسية، بالإضافة إلى اختيار القيادات الإدارية طبقاً للأسس ومعايير بعيدة كل البعد عن الكفاءة والأخلاق...؛
 - كثرة الهفوات والثغرات في التعليمات والقوانين وعدم تنبيه المسؤولين إلى تواجدها وما ينتج عنها من أضرار؛
 - تحويل الصلاحيات والمسؤوليات لهيئات ومؤسسات عمومية دون إرفاقها بسبل الرقابة التي تضمن السير الحسن لها؛
 - انتشار التسلط والفوقية في التعاملات بين مختلف المستويات الهرمية ما يشجع البيروقراطية في المنظمات العمومية.

III. مساهمات الحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والدور الرقابي

سنتعرض من خلال هذا المحور إلى إظهار مساهمة الحكومة الإلكترونية في تحقيق كل من الشفافية التي تساهم في خلق وسط غير مناسب لانتشار الفساد في القطاع العام حيث تعتبر عاملاً مثبطاً له، وتعزيز الدور الرقابي من خلال تفعيل الرقابة الإلكترونية.

III - 1 مساهمات الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية

تعتبر الحكومة الإلكترونية وسيلة مساهمة في إرساء وتكريس الشفافية في مختلف الأعمال الحكومتي، ويتجلى ذلك من خلال ما توفره من مزايا.

III - 1-1 مفهوم مبدأ الشفافية

عرف البنك الدولي الشفافية بأنها " التدفق الدائم والحقيقي المستمر للمعلومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقت حدوثها حول المستثمرين بالقطاع الخاص والذين يستخدمون القروض وأموال الائتمان العامة وكذلك المقترضين، وأيضا المعلومات حول تمويل الخدمات الحكومية وإدارة السياسة المالية والنقدية وكذلك أنشطة المؤسسات المالية" (نصيرة، 2017، صفحة 965) كما عرفها صندوق النقد الدولي على أنها " بيئة يمكن فيها للجمهور ودون عناء أن يحصل على صورة واضحة ومفهومة وحديثة عن أهداف السياسة وإطارها القانوني والمؤسسي والاقتصادي وقرارات السياسة وأسبابها. والبيانات والمعلومات المرتبطة بالسياسة النقدية والمالية، وشروط وأحكام مساءلة الوكالات" (نصيرة، 2017، صفحة 966). وعرفت بأنها " الوضوح التام في رسم الخطط والسياسات واتخاذ القرارات وعرضها على الجهات المختصة بمراقبة الأداء، سواء الأداء الحكومي أو أداء الأفراد العاملين، وهذا يعني خضوع جميع الممارسات والسياسات، للمحاسبة والرقابة المستمرين" (محمد ح.، 2013، صفحة 130)

ومن كل ما سبق نستطيع أن نقول بأن الشفافية هي التزام بتوفير المعلومات الموضحة للوضعية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية بصفة واقعية، وكذا سبل الاطلاع على القرارات الإدارية والسياسية، وكذا أسباب اتخاذها. كما أن الشفافية تتطلب توفر عناصر نذكر منها:

- تحديد رؤية الإدارة والهدف من وجودها وتوضيح ما ينبغي أن تقدمه للمواطن والمجتمع؛
- تبسيط إجراءات العمل وتجنب التعقيد وذلك بمشاركة كافة ذوي المصالح، الأمر الذي يساهم في تيسير أعمال المراجعة والرقابة؛
- سعي الإدارة من خلال أعمالها وأساليب إدارتها إلى إرساء المساواة، تكافؤ الفرص والنزاهة؛
- ضرورة توفير المواقع الإلكترونية الخاصة بكل أجهزة الحكومة ضمن شبكة الانترنت، والتي يتوجب من خلالها تجسيد صورة صادقة عن الواقع من خلال عمليات التحيين، مع ضمان توفير إمكانية الإصغاء لأراء المواطن بخصوص أنشطتها وأعمالها؛
- إرساء مفهوم الشفافية بتطبيق الهندرة، والتي تعتبر تغييرا شاملا في الإدارة نتيجة المتغيرات الحاصلة خاصة التكنولوجية منها والذي يمس كل جوانب العمل، فالهندرة تعني إعادة هندسة الإدارة والبدء من جديد من حيث الإجراءات، القوانين، سلسلة القيمة، أنظمة العمل وغيرها، أي أن الهندرة تعد شرطا أساسيا لتطبيق الشفافية في العمليات الإدارية؛
- إعطاء الأولوية للمساءلة والحرص على مصداقية القوانين والإجراءات.

III -1-2 الحكومة الإلكترونية لتحقيق الشفافية والحد من الفساد في القطاع العام

عملت ثورة المعلومات والاتصالات على تطوير المفاهيم، إذ أصبحت الشفافية تقتضي نشر الإدارة للبيانات والمعلومات عبر الانترنت، ويتطلب مشروع التحول للحكومة الإلكترونية في مجمل مراحلها من تخطيط، تصميم وتطبيق انفتاح الإدارة وشفافية عملياتها التي تتحقق من خلال: (نصيرة، 2017، صفحة 967)

- تبسيط وتسهيل الإجراءات: إذ تعتبر عملية إعادة هندسة العملية الإدارية وتبسيط مراحلها من أهم مراحل التحول نحو الإدارة الإلكترونية، الأمر الذي يحد من البيروقراطية الإدارية التي تعد وسطاً مناسباً لتنامي ظاهرة الرشوة التي تعتبر أحد أهم مظاهر الفساد في القطاع العام.

- تحقيق مبدأ الحياد: تعمل الحكومة الإلكترونية وفق تعليمات إلكترونية محددة مسبقاً ما يمنع ظاهرياً الانحياز والمحاباة لصالح طرف على حساب الأطراف الأخرى.

- فعالية الحكومة الإلكترونية في توفير الإعلام للجميع: إذ تتحقق الشفافية الحكومية من خلال سهولة الوصول للمعلومات الخاصة بالقرارات و المعاملات الحكومية للمواطن ومنظمات الأعمال، ما يجسد تساوي الفرص في التعاملات الإدارية.

III -2- أثر الحكومة الإلكترونية في تعزيز الدور الرقابي

أدت استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تسهيل العديد من العمليات، وتعتبر عملية الرقابة من بين العمليات التي استفادت من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تفعيل عمل المفتشين والمراقبين من خلال تسهيل عملية الكشف عن مواطن الفساد وذلك بفضل الربط الإلكتروني وتوافر قنوات الاتصال الفعالة والسريعة.

III-2-1 الرقابة الإلكترونية

تعتبر الرقابة الإدارية في أسلوبها التقليدي إحدى الوظائف الأساسية في إدارة وتسيير المنظمات على اختلاف أنواعها، لما لها من ارتباط وثيق ومباشر بالتأكد من السير الحسن للخطط والبرامج الموضوعة بغرض تحقيق أهداف المنظمة، ومن ثم التدخل في حالة انحراف الانجاز الفعلي عن ما هو مبرمج له، غير أن صفتها الدورية وبطء وتعقيد الإجراءات الإدارية المتبعة تحد من فعاليتها في التدخلات الفورية والآنية في عمليات التصحيح، ما يساهم في تشكيل فجوة زمنية بين وقت اكتشاف الانحراف وعملية تصحيحه، كما أن العمل الرقابي التقليدي يتطلب توفير العديد من الوثائق من أجل فحصها وتمحيصها بغية اكتشاف مواطن الانحرافات، وأعمال التحقيق من مقابلات للعاملين في مختلف المستويات التنظيمية، ما يستدعي وقتاً أطول، موارد بشرية ومادية أكثر.

غير أن الرقابة الإلكترونية باستخدامها لتقنيات المعلومات والاتصال بأنواعها المختلفة في طرق وأساليب الاطلاع على الوثائق والمستندات المطلوبة في العمل الرقابي إنما تسعى إلى تحقيق نتائج العملية الرقابية من اكتشاف للانحرافات وتحديد مواطنها واتخاذ قرارات تصحيحها بفعالية أكبر وبأقل التكاليف

إذ تعرف على أنها "اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصاً لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكبر" (أحمد و آخرون، 2002، صفحة 176).

كما تعرف بأنها "عملية رقابة مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف بشكل آني، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين، وهذا ما يزيد من القدرة على توفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الأخطاء في كافة أنواع المؤسسات" (موسى و محمد، 2011، صفحة 96)

III-2-2-2 مساهمة الرقابة الإلكترونية في الحد من الفساد في القطاع العام

يتجسد الدور الذي تلعبه الرقابة الإلكترونية في مواجهة الفساد في القطاع العام من خلال الخصائص والمميزات التي تحظى بها، ويمكن إيجازها في ما يلي:

- تعتبر الرقابة الإلكترونية عملية تتم في الوقت الحقيقي للعملية الإدارية، ما يكسبها طابع الآنية وبالتالي الاستمرارية ما يعرقل جل أشكال الفساد في القطاع العام، مقارنة بالرقابة التقليدية الدورية؛
- تعمل الرقابة الإلكترونية على ربط الأجهزة الإدارية بالجهات الرقابية، وذلك بغية تسهيل عملية الحصول على البيانات بصفة دقيقة وعالية الجودة وفي أسرع وقت ما يشكل دفعا قويا في عمل الأجهزة الرقابية، وبالتالي تثبيط سائر أشكال الفساد في القطاع العام؛
- تتميز الرقابة الإلكترونية بالآلية والموضوعية، الأمر الذي يقطع الطريق أمام عمليات المحاباة والمحسوبية، على عكس الرقابة التقليدية التي يصعب من خلالها التفريق بين ما هو شخصي وما يكون في إطار العمل المحض؛
- توفر الرقابة الإلكترونية نظاما آمنا وفعالاً، نتيجة تميزه بالتقنية، الحيادية وبالتالي المصدقية، ما يجدد من عمليات تواطئ بعض القائمين على العملية الرقابية بأسلوبها التقليدي؛
- توفر الرقابة الإلكترونية إمكانية برمجة رقابة إلكترونية آلية من خلال إعطاء التنبيهات بشكل إلكتروني من خلال برامج للرقابة الإلكترونية، دون الاعتماد على عمليات البحث والتحري؛
- تعد الرقابة الإلكترونية نظاما واضحا، إذ يسهل من خلاله تحديد المسؤولية عن أي عملية من خلال العودة إلى التسجيلات الخاصة بالعمليات الإدارية الإلكترونية أو من خلال أجهزة المراقبة إن تطلب الأمر، والتي تعتبر أدلة قانونية قوية على اعتبار التجريم القانوني لمعظم أشكال الفساد الإداري، ما يجدد من أعمال الفساد التي يعمل أصحابها على توكي عدم ترك الأدلة.

IV- علاقة تنمية الحكومة الإلكترونية بمدركات الفساد العام

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى العلاقة التي تربط تنمية الحكومة الإلكترونية والفساد في القطاع العام من خلال دراسة العلاقة بين ترتيب مختلف الدول وفق مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية وترتيبها وفق مؤشر مدركات الفساد، بمعنى أننا سنختبر إشكالية هل هناك علاقة بين ترتيب الدول وفق مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية و ترتيبها وفق مؤشر مدركات الفساد.

IV-1 مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

تنشره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ضمن دراسة الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية منذ العام 2001، يقيم هذا التقرير حالة تنمية الحكومة الإلكترونية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193 دولة)، يقيس أداء الحكومة الإلكترونية للدول بالنسبة لبعضها البعض. يقيم مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية مدى تنمية الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني وهو مؤشر يعتمد على المتوسط المرجح لثلاث مؤشرات أخرى (UN, 2020):

- مؤشر البنية التحتية للاتصالات بناء على البيانات المقدمة من الاتحاد الدولي للاتصالات

- مؤشر رأس المال البشري بناء على البيانات المقدمة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

- مؤشر الخدمة عبر الانترنت بناء على البيانات التي تم جمعها من إستبيانة الخدمات الالكترونية.

IV-2 مؤشرات مدركات الفساد

يعطي مؤشر مدركات الفساد درجات لـ 180 دولة وإقليم (وستكون هي دول المرجع المعتمدة في الدراسة) حسب المستويات المدركة لفساد قطاعها العام، طبقاً لآراء الخبراء وأوساط الأعمال، بحيث يستخدم هذا المؤشر مقياساً يتدرج بين (0) الصفر و(100) المائة، إذ تعبر قيمته عن مدى إدراك الدولة للفساد وكلما اقتربت القيمة من الصفر صنفتمت الدولة من الدول الأكثر فساداً، وكلما اقتربت من المائة دلت على الدول الأكثر نزاهة (CPI, 2021).

IV-3 الدراسة الإحصائية

من خلال هذه الدراسة نهدف إلى تحليل العلاقة بين ترتيب الدول في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية وترتيب ذات الدول وفق مؤشر مدركات الفساد، أي مدى تأثير تنمية الحكومة الالكترونية على مدركات الفساد في القطاع العام.

فرضيات الدراسة الإحصائية

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ترتيب الدول وفق مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية وترتيب نفس الدول وفق مؤشر مدركات الفساد.
- الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ترتيب الدول وفق مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية وترتيب نفس الدول وفق مؤشر مدركات الفساد.

IV-3-1 اختبار التوزيع الطبيعي

نجري هذا الاختبار بغية التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات المستعملة في الدراسة من أجل التأكد من إمكانية استعمال الاختبارات المعلمية.

- الفرضية الصفرية: البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي.

- الفرضية البديلة: البيانات لا تتوزع حسب التوزيع الطبيعي.

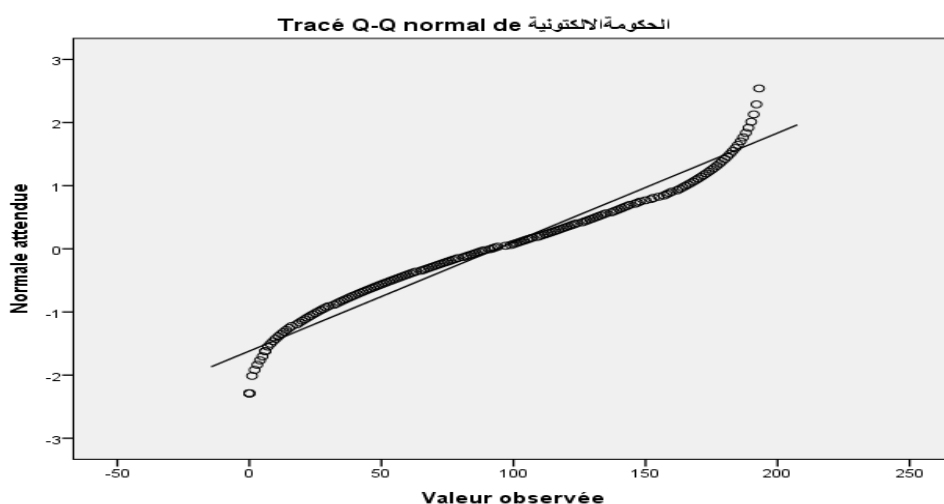
نستعمل اختبار كولموغوروف-سميرنوف من أجل اختبار الفرضيات الذي يظهر النتائج التالية:

الجدول 1: اختبار التوزيع الطبيعي كولموقوروف - سميرنوف

اختبار	مستوى الدلالة كولموقوروف-سميرنوف
الرتبة في مؤشر مدركات	0.200
الرتبة في مؤشر تنمية الحكومة	0.062

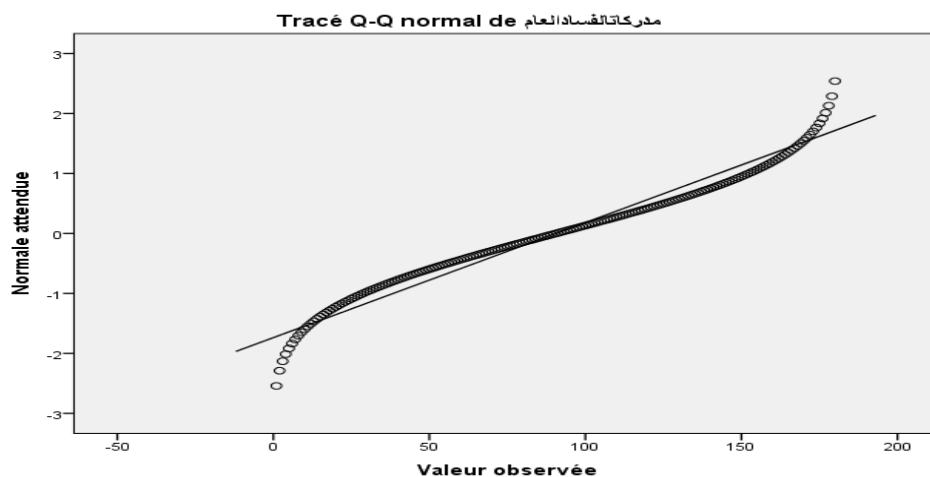
المصدر: مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) باعتماد المعطيات السابقة.
 نلاحظ بأن الدلالة في اختبار كولموقوروف-سميرنوف أكبر من 0.05 لكلا المتغيرين، ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ما يعني التوزيع طبيعي، ما يحقق الشرط من أجل اختبار الارتباط بمعامل الارتباط بيرسون، أما اختبار شايبرو-ويلك لا يؤخذ به لكبر حجم العينة.

الشكل 2: منحني مبيان مطابقة التجزيمات النظرية بالتجريبية لترتيب الدول في مؤشر الحكومة الإلكترونية



المصدر: مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) باعتماد المعطيات السابقة.

الشكل 3: منحني مبيان مطابقة التجزيمات النظرية بالتجريبية لترتيب الدول في مؤشر مدركات الفساد



المصدر: مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) باعتماد المعطيات السابقة.

يمثل الشكل 3 و4 توضيح الفروق بين الخط الذي يمثل التوزيع الطبيعي المتوقع Expected Normal والقيم الفعلية لكلا المتغيرين Observed Values، ونلاحظ من خلاله أن جميع نقاط المتغيرين قريبة جدا من الخط الذي يمثل التوزيع الطبيعي المتوقع.

IV-3-1 تحليل الارتباط والانحدار

تعتبر من أهم المفاهيم التي يعتمد عليها علم الإحصاء للوقوف على العلاقة التي تربط المتغيرات وتحليلها بالإضافة إلى الخروج بنماذج تفسر هذه العلاقة باستعمال برامج متعددة، اخترنا منها برنامج SPSS لتحقيق أهداف دراستنا.

IV-3-1-1 اختبار معامل الارتباط بيرسون

لدراسة قوة ونوع العلاقة بين ترتيب الدول حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية وترتيب ذات الدول ضمن مؤشر مدركات الفساد، والذي كانت نتائجه بعد إهمال القيم المفقودة (02) كما هو مبين في الجدول أدناه:

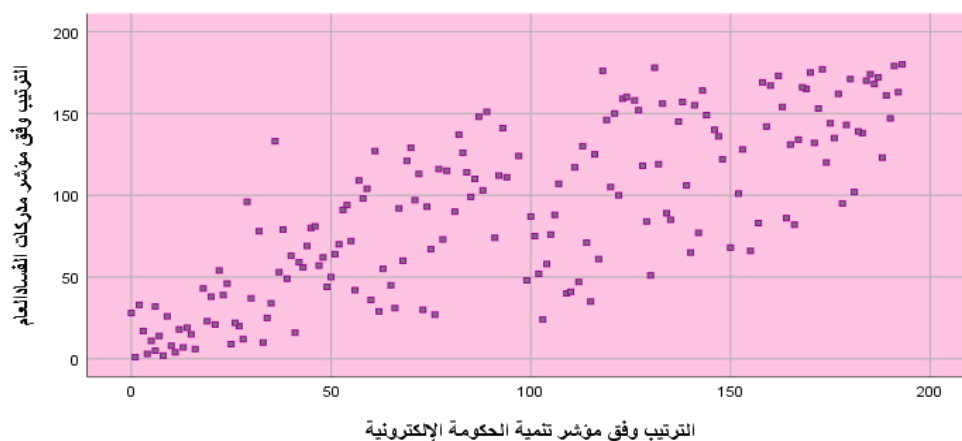
الجدول 2: معامل الارتباط بيرسون

اختبار	القيم
معامل الارتباط بين ترتيب الدول في المؤشرين	0.783**
مستوى الدلالة الإحصائية	0.000

المصدر: مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) باعتماد المعطيات السابقة.

نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) وعليه نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ترتيب الدول وفق مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية وترتيب نفس الدول وفق مؤشر مدركات الفساد، كما أن معامل الارتباط بيرسون يظهر بقيمة **0.783**، ما يدل على وجود علاقة طردية قوية عند مستوى عال من الدلالة (أقل من 1/1000)، وذلك ما يؤكد شكل الانتشار، إذ تتوزع النقاط في شكل سحابة ذات اتجاه إيجابي وطردي في ذات الوقت:

الشكل رقم 4: شكل الانتشار لترتيب الدول في كلا المؤشرين



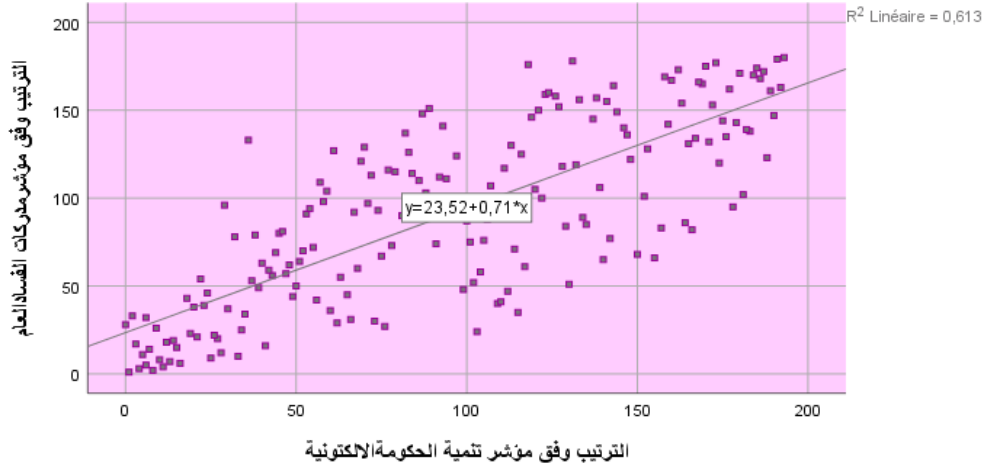
المصدر: مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) باعتماد المعطيات السابقة.

IV-3-1-2 نموذج الانحدار الخطي

نهدف من خلال تحليل نموذج الانحدار إلى:

- شرح كيفية تغير المتغير التابع Y (ترتيب الدول في مؤشر مدركات الفساد العام) بدلالة تغير المتغير المستقل X (ترتيب الدول ضمن مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية) وبالتالي معرفة مدى تأثير تنمية الحكومة الالكترونية على مدركات الفساد العام؛
- التنبؤ بتأثير قيم Y (ترتيب الدول في مؤشر مدركات الفساد العام) بعد معرفة قيمة X (ترتيب الدول ضمن مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية).

الشكل 5 : خط الانحدار الموضح للعلاقة.



المصدر: مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS) باعتماد المعطيات السابقة.

من خلال الشكل الذي يمثل ترتيب البلدان في مؤشر مدركات الفساد بدلالة ترتيب ذات البلدان وفق مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية تظهر سحابة النقاط منتشرة باتجاه طردي متزايد بين الترتيب في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية والترتيب لذات البلدان وفق مؤشر مدركات الفساد، وتمثل العلاقة بمعادلة الخطية:

$$Y=23.52+0.71X$$

ومن هنا تظهر العلاقة واضحة بين تنمية الحكومة الالكترونية ومدركات الفساد، فكلما كان البلد مصنفا بأنه من بين البلدان التي أحرزت تقدما في مجال تنمية حكومتها الالكترونية، كلما كان ترتيبها وفق مدركات الفساد في القطاع العام متقدما والعكس صحيح.

V- النتائج ومناقشتها :

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تساهم الحكومة الالكترونية في إرساء الشفافية التي تعد وسطا غير ملائم لتفشي ظاهرة الفساد، بما يحقق صحة الفرضية الأولى للدراسة وذلك من خلال:

- الحد من البيروقراطية الإدارية عن طريق تسهيل وتبسيط الإجراءات التي توفرها عملية إعادة هندسة العمليات الإدارية كمرحلة من مراحل التحول نحو الحكومة الإلكترونية؛
- تحقيق مبدأ الحياد وتساوي الفرص في التعامل مع مختلف المتعاملين معها.
- تساهم الحكومة الإلكترونية في تعزيز الدور الرقابي الذي يعتبر رادعا للفساد طبقاً للفرضية الأولى للدراسة وذلك عن طريق تفعيل الرقابة الإلكترونية التي تؤدي إلى تحقيق:
 - الرقابة المستمرة و الآنية نتيجة الربط الإلكتروني وتوافر قنوات الاتصال الفعالة والسريعة؛
 - الدقة والجودة العاليتين في العمل الرقابي؛
 - الموضوعية التي تتأتى نتيجة آلية عملية الرقابة الإلكترونية؛
 - سهولة تحديد المسؤوليات قانونياً استناداً إلى التسجيلات الخاصة بالعمليات الإدارية الإلكترونية التي تعد قرائن وأدلة قانونية قوية.
- تؤثر عملية تنمية الحكومة الإلكترونية على الفساد في القطاع العام اعتماداً على دراسة العلاقة بين ترتيب الدول في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لسنة 2020 وترتيب ذات الدول في مؤشر مدركات الفساد لنفس السنة، حيث أظهرت النتائج صحة الفرضية الثانية وتبين من خلال النتائج المتوصل إليها وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين موضوع الدراسة بمقدار 0.783 عند مستوى الدلالة 0.000، كما قدر نموذج الانحدار بالمعادلة :
$$.Y=23.52+0.71X$$

IV. الخلاصة:

- أضحى التحول نحو الحكومة الإلكترونية أمراً ضرورياً بالنظر لما تحقّقه من مزايا تضمن سهولة الأعمال وتبسيط الإجراءات وتعزيز كفاءة وفعالية العمل في القطاع العام الأمر الذي من شأنه الإسهام في الحد من الفساد في هـ. وعليه وبغية الحد من مظاهر الفساد في القطاع العام على اختلاف أنواعه نقترح:
- العمل على تنمية الحكومة الإلكترونية من خلال السهر على توفير مختلف المتطلبات لعملية التحول نحو ها، بالإضافة إلى مواجهة العراقيل التي من شأنها تعطيل عملية التحول؛
 - السعي نحو أخلق مناخ العمل إذ يستطيع المتمكنين من العمل بالتقنية من فتح مجال آخر للفساد الإلكتروني؛
 - البحث عن الأسباب التي تخلق مقاومة التغيير ومحاولة تجاوزها من خلال إدارتها، بالإضافة إلى العمل على الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد الدعامة الأساسية لأي تحول.

V. المراجع:

• المؤلفات:

- عبد الله الصباب أحمد، و آخرون. (2002). أساسيات الإدارة الحديثة. المملكة العربية السعودية: خوارزم علمية للنشر والتوزيع.
- مدحت محمد. (2016). الحكومة الإلكترونية. مصر: القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

• الأطروحات:

خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ خالد. (2007). أطروحة دكتوراه. الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته-نحو بناء نموذج تنظيمي . قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

• المقالات:

بن عبد الله بن حسن القرني حسن. (2019). دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية، تصميم نموذج. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الانسانية، المجلد27، العدد6 ، 243-274.
حسن حمدات محمد. (2013). درجة ممارسة الشفافية في القرارات الإدارية والصعوبات التي تواجهها لدى مديري التربية ومساعدتهم في الأردن من وجهة نظر المشرفين التربويين. المجلة التربوية، المجلد28، العدد109 ، 127-167.
ربيع نصيرة. (2017). دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد4، العدد2 ، 964-982.

عبد الناصر موسى، و قريشي محمد. (2011). مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة. مجلة الباحث، المجلد09، العدد09 ، 87-100.
لباز سعد، و زدام يوسف. (2020). دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري- تجربة كوريا الجنوبية. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد5، العدد1 ، 265-288.
هدار رانية. (2016). دور الادارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد5، العدد9 ، 240-255.

• مواقع الانترنت:

CPI, T. I. (2021). Retrieved Fevrier 25, 2021, from www.transparency.org:
https://images.transparencycdn.org/images/CPI2020_Report_AR_16022021-WEB.pdf
UN. (2020). Retrieved Janvier 15, 2021, from publicadministration.un.org:
<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2020>